عبد الباري مشعل
المدير العام
شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية

عامر حجل
مدير التدقيق والاستشارات
شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية

برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي

الحلقة (١)

أولاً- مقدمة البحث

إنّ أهم ما يميز شركات التأمين الإسلامية هو إعلانها للجمهور أنها تعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. والتزام الشركة بالعمل وفقاً لذلك ليس هدفاً تصبو إليه بل هو واجب عليها القيام به، يفرضه عليه نظامها الأساسي والقوانين والأنظمة النافذة. ويؤيد البحث الفكرة القائلة: إذا لم يُفهم عمل المؤسسات المالية الإسلامية على أنه "إسلامي" فلن يمضي وقت طويل قبل أن تفقد تلك المؤسسات كثيراً من سوقها. لأن عملاء المؤسسات المالية الإسلامية لن يثقوا في عملياتها مالم يتم التأكد من مطابقتها للشريعة (إقبال وآخرون، ١٩٩٨، ص ٤٣، ٤٨-٤٩). وتقع هذه المسؤولية على السلطات الإشرافية، التي يفترض أن تصدر تعليمات ملزمة بالتدقيق الشرعي، والذي جُعل في معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية GSIFIs وظيفة ثانية لهيئات الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى وظيفتها الأولى المتمثلة في الفتوى والتوجيه الشرعي.

ويهدف هذا البحث إلى مساعدة هيئات الرقابة الشرعية لشركات التأمين الإسلامي على قيامها بوظيفة التدقيق الشرعي بشكل مهني من خلال تصميم نموذج لبرنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي بالاعتماد على المعايير الدولية للتدقيق (ISAs) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، والممارسة المهنية في مجال تدقيق الحسابات. مع مراعاة معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs).

ويتناول البرنامج البنود الآتية:

١. مقدمة في الفرق بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي.
٢. فهم عمليات التأمين الإسلامي .
٣. تقييم تصميم وتطبيق أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية.
٤. مخاطر المخالفات الشرعية في شركات التأمين الإسلامي.
٥. إجراءات التدقيق في شركات التأمين الإسلامي.
   - اختبارات فعالية أنظمة الرقابة الشرعية الداخلية.
   - اختبارات التفاصيل.

وتشكل البنود السابقة أدوات متسلسلة منطقياً للوصول إلى فهم لنشاط الشركة ومنتجاتها، وطبيعة نظام الرقابة الشرعية الداخلية، وآليات تقييم هذا النظام، والتأكد من تطبيقه في الشركة. ويركز البحث على الإجراءات المتعلقة بالالتزام الشرعي، ولا يتعرض للإجراءات المالية التي تخضع للتدقيق المالي القانوني إلا على سبيل تأييد فهم نشاط الشركة.

أولاً: الفرق بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي

الرقابة الشرعية الداخلية هي عملية يتم تصميمها وتشغيلها لضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها . وتقع هذه المسؤولية على إدارة الشركة.

والتدقيق هو جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد درجة توافق هذه المعلومات مع معايير محددة والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفء ومستقل (Arens et al. 2012, p4).

ومن خلال التعريف السابق يمكن تعريف التدقيق الشرعي بالآتي:

التدقيق الشرعي: جمع وتقييم الأدلة عن أنشطة الشركة لتحديد مدى توافقها مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق الشرعي بواسطة شخص كفء ومستقل.

ويوجد تقسيمان للتدقيق الشرعي من حيث الجهة التي تتولى عملية التدقيق الشرعي: تدقيق شرعي خارجي وتدقيق شرعي داخلي.

أما الخارجي فيتبع الجمعية العمومية للمساهمين، ويفترض أن تقوم به هيئة الرقابة الشرعية المعيَّنة من الجمعية العمومية لشركة التأمين الإسلامي. وأما الداخلي فيتبع إدارة المؤسسة.

ويتمثل الاختلاف الرئيس بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها.

ثانياً– فهم عمليات التأمين الإسلامي:

يهدف هذا البند من البرنامج إلى فهم نشاط شركة التأمين، والضوابط الشرعية لهذا النشاط ، وذلك من خلال البنود الفرعية الآتية:

١. النظام الأساسي:

يتضمن النظام الأساسي الأسس القانونية لوجود شركة التأمين الإسلامي. ولذلك يجب أن يحدد بوضوح هوية الشركة، والعلاقات الأساسية بين الأطراف والمهام الرئيسة. وذلك على النحو الآتي:

- النص على أن الشركة تعمل وفق مفهوم التأمين الإسلامي القائم على التعاون.
- تحديد كيفية تعيين هيئة الرقابة الشرعية وتحديد وظائفها في الفتوى والتدقيق الشرعي وإبداء الرأي عن مدى الالتزام الشرعي من خلال تقرير يوجه للجمعية العمومية.
- استقلال حساب المشتركين (حملة الوثائق)، بمصروفاته وإيراداته عن حساب المساهمين.
- تنظيم علاقة إدارة التأمين بين شركة التأمين (شركة الإدارة) وحساب المشتركين على أساس أحكام الوكالة بأجر.
- تنظيم علاقة الاستثمار بين شركة التأمين (شركة الإدارة) وحساب المشتركين على أساس المضاربة أو الوكالة بأجر.

٢. الهيكل التنظيمي:

تعد شركة التأمين الإسلامي وكيلة عن المشتركين (حملة الوثائق) في إدارة عمليات التأمين، ولذلك يتم الفصل بين قطاع الاستثمار وقطاع التأمين في شركات التأمين الإسلامي ومن ثم الفصل بين الأصول والالتزامات والإيرادات والمصروفات لكل من المشتركين (حملة الوثائق) والمساهمين، بحيث ينعكس ذلك الفصل بشكل واضح في البيانات المالية لشركة التأمين الإسلامي.

ولذلك يجب على شركة التأمين أن تحدد بوضوح أسس وقواعد توزيع المصروفات الإدارية بين حملة الوثائق وبين المساهمين.

٣. وثائق (عقود) التأمين:

وثيقة التأمين هي عقد بين (شركة التأمين) وبين المشترك (المؤمَّن له) بهدف المساهمة الفعلية في حساب المشتركين كذلك بهدف الحصول على منفعة التكافل الرئيسة أو منافع التكافل الإضافية وفق أحكام وشروط العقد.

تمارس شركة التأمين الإسلامي نشاطها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية،كما تتبع شركة التأمين الإسلامي نظام التكافل بالوكالة لإدارة العمليات التأمينية (إدارة محفظة التأمين)، ونتيجة لذلك تحتفظ شركة التأمين الإسلامية بحسابات منفصلة لعمليات التأمين بالإنابة عن حملة وثائق التأمين.

٤. عقود إعادة التأمين:

في سبيل تقليل خطر التعرض لمطالبات مالية كبيرة تقوم شركة التأمين الإسلامي بإبرام اتفاقيات إعادة التأمين مع شركات تأمين وإعادة تأمين أخرى.

يُعاد التأمين من حيث إلزاميته بالنسبة لمعيد التأمين بأحد طريقين (AAOIFI. SSIFI 41.4. 2010):

- إعادة التأمين الاختياري (Facultative Reinsurance): وبموجبها تقوم شركة التأمين بعرض الخطر المراد إعادة تأمينه على معيد التأمين بصورة منفردة مرفقاً بتلخيص لجميع المعلومات المتعلقة به لتمكين المعيد من الحكم عليه بالقبول أو عدمه، وتصبح ملزمة بما قبلته.
- اتفاقية إعادة التأمين (Treaty Reinsurance): وبموجبها تلتزم شركة إعادة التأمين بقبول جميع الأخطار التي تقع في نطاق الاتفاقية المبرمة بينها وبين شركة التأمين.

وجميع المكاسب المالية التي تحصل عليها شركات التأمين الإسلامية من شركات إعادة التأمين الإسلامية تعتبر كسباً مشروعاً وتدخل في حساب حملة الوثائق ضمن الإيرادات (AAOIFI. SSIFI 41.9. 2010).

ويجب أن تتقيد عملية إعادة التأمين من شركات التأمين الإسلامية لدى شركات إعادة التأمين التقليدية بالضوابط الآتية (AAOIFI. SSIFI 41.6. 2010):

- أن تبدأ شركات التأمين الإسلامية بإعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين الإسلامية بأكبر قدر ممكن.
- ألا تحتفظ شركات التأمين الإسلامية بأية احتياطيات نقدية عن الأخطار السارية تعود ملكيتها لشركات إعادة التأمين التقليدية إذا كان يترتب على ذلك دفع فوائد ربوية، ولكن يجوز الاتفاق بين شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية على أن تحتفظ شركات التأمين الإسلامية بنسبة معينة من الأقساط المستحقة لشركات إعادة التأمين التقليدية واستثمار تلك المبالغ على أساس عقد المضاربة أو الوكالة بالاستثمار بحيث تكون شركات التأمين الإسلامية مضارباً أو وكيلاً بالاستثمار مع شركات إعادة التأمين التقليدية صاحب المال، والربح بينهما حسب الاتفاق، بحيث تضاف حصة معيد التأمين من الأرباح إلى حسابه في الشركات الإسلامية، وتضاف إلى حساب المساهمين حصة شركة التأمين الإسلامية من الأرباح نظير قيامها بالاستثمار بصفتها شخصية مستقلة عن حساب التأمين.
- أن تكون مدة الاتفاق بين شركات التأمين الإسلامية وشركات إعادة التأمين التقليدية بالقدر الذي تتطلبه الحاجة.
- أن تحصل شركات التأمين الإسلامية على موافقة واعتماد هيئات الرقابة الشرعية لاتفاقيات إعادة التأمين قبل إبرامها.
- الاقتصار على أقل قدر من إعادة التأمين لدى شركات إعادة التأمين التقليدية، وعلى هيئات الرقابة الشرعية مراعاة ذلك.

٥. الاشتراكات غير المكتسبة:

هو مبلغ من الأقساط المكتتبة (الاشتراكات) يجنب ولا يعتبر إيراداً في الفترة المالية الحالية التي صدرت فيها وثيقة التأمين، ويستخدم الجزء المجنب لتغطية الأخطار الناتجة عن سريان الوثيقة لمدة أطول من الفترة الحالية (AAOIFI. FAS 12. 2010. P445).

٦. المطالبات تحت التسوية:

هي المطالبات التي حدثت في الفترة الحالية، وتم التبليغ عنها في نفس الفترة لكن لم تدفع بعد حتى تاريخ بيان المركز المالي (AAOIFI. FAS 12. 2010. P445).

٧. مطالبات لحوادث مفترضة لم يبلغ عنها:
هي المطالبات التي حدثت في الفترة الحالية ولم يتم التبليغ عنها حتى تاريخ بيان المركز المالي (AAOIFI. FAS 12. 2010. P445).

٨. المطالبات المدفوعة:
المطالبات المدفوعة هي المبالغ المتوجبة الدفع لحملة الوثائق والأطراف الثالثة ومصاريف تعديل الخسائر ذات الصلة مطروحاً منها المطالبات المستردة.
المطالبات المستردة: هي المبالغ التي يتم استردادها من شركات إعادة التأمين بموجب عقود إعادة التأمين المبرمة، بالإضافة إلى المستردات الخاصة بالقيمة المتبقية والمطالبات المستردة الأخرى.

٩. استثمار أموال حملة الوثائق:
تقوم شركة التأمين الإسلامي باستثمار (جزء من) أموال حملة الوثائق، وتحصل الشركة لقاء ذلك على نسبة من الأرباح الناتجة (على أساس المضاربة) أو على مبلغ مقطوع (على أساس الوكالة).

١٠. الفائض التأميني:
أ-تعريف الفائض: هو ما يتبقى من موارد صندوق المشتركين (حملة الوثائق) وعوائدها بعد خصم المصروفات والتعويضات.

ب-طرق توزيع الفائض التأميني: يعتبر الفائض ملك للمشتركين (حملة الوثائق)، وهناك عدة طرق لتوزيع الفائض -عند اختيار التوزيع- وهي (توصيات الملتقى الثاني للتأمين التعاوني، ٢٠١٠):

- توزيع الفائض على جميع المشتركين (حملة الوثائق) كل حسب نسبة ما دفعه من الاشتراكات سنوياً.
- عدم إعطاء الفائض لمن عوض من المشتركين (حملة الوثائق)؛ مهما كانت نسبة التعويض.
- ملاحظة نسبة التعويض إلى القسط المدفوع؛ بحيث إذا استغرق التعويض كل المبلغ المدفوع من المشترك فلا يستحق شيئا من الفائض، وإذا كان مبلغ التعويض يعادل نصف ما دفعه المشترك فإنه يستحق نصف فائضه.

وفي حال اختيار عدم توزيع الفائض على المشتركين، فيمكن أن يُستغل في تكوين حساب احتياطي عام للمخاطر، أو تخفيض اشتراكات السنة القادمة (توصيات الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، ٢٠١١).

١١. العجز في صندوق حملة الوثائق:
الأصل في العجز أن يتحمله المشتركون (حملة الوثائق)، إما بزيادة القسط، أو تخفيض التعويض المستحق، وهذه هي حقيقة التأمين التكافلي.
ونظراً لأن شركات التأمين الإسلامي تعمل في بيئة يغلب عليها آليات التأمين التجاري، فإن هناك عدداً من البدائل التي يمكن لشركات التأمين التعاوني اللجوء إليها؛ أشهرها تمويل العجز من قبل المساهمين عن طريق قرض حسن (قرض بدون مصاريف تمويل وبدون شروط سداد) (توصيات الملتقى الثالث للتأمين التعاوني، ٢٠١١).

١٢. المخصصات الفنية:
يتم تكوين المخصصات الفنية بغرض تغطية المطالبات المتعلقة بالاشتراكات غير المكتسبة، والمطالبات تحت التسوية، والمطالبات التي حدثت ولم يبلغ عنها.

١. تعتبر شركات التأمين الإسلامي إحدى أنواع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تشملها معايير الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية (GSIFIs).
٢. International Standards on Auditing (ISAs).
٣. International Federation for Accountants (IFAC).
٤. قد يستخدم مصطلح التكافلي، وقد اختار البحث استخدام مصطلح الإسلامي طبقاً لاختيار المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. ولو ذكر مصطلح التكافلي فهو بنفس المعنى المقصود بمصطلح الإسلامي في هذا البحث.
٥. تم استنتاج تعريف الرقابة الشرعية من تعريف الرقابة الداخلية الوارد في معايير التدقيق الدولية (IFAC. ISA 315.A44. 2010).
٦. عندما يطلق مصطلح التدقيق فيقصد به الخارجي ما لم يقيد.
٧. تم الاعتماد في الضوابط الشرعية على المعايير الشرعية رقم (٢٦) ورقم (٤١)، والمعايير المحاسبية رقم (١٢) و(١٣) وتوصيات الملتقى الفقهي الأول، والثاني، والثالث للتأمين التعاوني الذي تنظمه الهيئة العالمية للاقتصاد والتمويل.

برنامج التدقيق الشرعي على شركات التأمين الإسلامي

الحلقة (٢)

عبد الباري مشعل
المدير العام
شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية

عامر حجل
مدير التدقيق والاستشارات
شركة رقابة للاستشارات المالية الإسلامية

ثالثاً– فهم الرقابة الشرعية الداخلية في شركات التأمين الإسلامي:

يجب أن يحصل المدقق الشرعي على فهم لكل عنصر من عناصر الرقابة الشرعية الداخلية الخمسة ، وذلك بغض النظر عم إذا كان سيقوم باختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) أم لا.

إن الحصول على فهم للرقابة الشرعية الداخلية يتضمن ما يأتي:

- تقييم تصميم عنصر الرقابة: أي تقييم ما إذا كان عنصر الرقابة فردياً أو مجتمعاً مع عناصر رقابة أخرى، قادراً على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.
- تقييم تنفيذ عنصر الرقابة: أي هل عنصر الرقابة موجود فعلاً وتستخدمه الشركة أم لا.

تشمل الإجراءات التي ينفذها المدقق لتقييم التصميم مزيجاً من الاستفسارات من الموظفين المناسبين، وملاحظة عمليات الشركة، وفحص الوثائق ذات الصلة، أما تقييم التنفيذ فيتم من خلال أخذ عينة واحدة أو عينتين لمتابعة سير العمل (Walk through) ومعرفة هل تستخدم الشركة عنصر الرقابة فعلاً أم لا.

ولا يكفي حصول المدقق على فهم للرقابة الشرعية الداخلية، بل يجب عليه توثيق ذلك الفهم والنتائج التي توصل إليها، وتعتبر الطرق التالية من أكثر الطرق شيوعاً لتوثيق فهم الرقابة الشرعية الداخلية:

- أسلوب التقرير الوصفي: يتم إعداد تقرير مكتوب لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب خرائط التدفق: تمثل خرائط التدفق رسماً بيانياً بالرموز لنشاط معين أو لدورة عمليات محددة.
- أسلوب قوائم الاستقصاء: يتم ذلك من خلال إعداد قائمة أسئلة تغطي نشاطاً معيناً أو دورة عمليات محددة، وتكون الإجابة عليها بنعم أو لا.
- وأياً كانت طريقة التوثيق المتبعة، فإنها يجب أن تتضمن توثيق ما يأتي:
- كيفية نشأة كل عملية، والشخص المخول بذلك.
- كيفية تسجيل العملية ومن هو الشخص المسؤول عن ذلك. ومن يقوم بالمراجعة.
- تحديد طبيعة عنصر الرقابة (أهو يدوي أم آلي).
- تحديد توقيت عنصر الرقابة (يومي، أسبوعي، شهري، سنوي، ...). فمثلاً هل تتم مراجعة تسجيل العمليات من قبل موظف آخر بشكل يومي أم أسبوعي أم شهري .. الخ.

وكنتيجة لتقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة فإننا سنحصل على نتيجة مفادها أن تصميم عنصر الرقابة ملائم، وأنه يتم تنفيذه أم لا، وإذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم ملائم، وأن عنصر الرقابة موجود ويتم تنفيذه فإنه يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) من أجل الحصول على أدلة التدقيق الكافية والمناسبة. أما إذا كانت نتيجة التقييم أن التصميم غير ملائم أو أن عنصر الرقابة غير موجود ولا يتم تنفيذه فإنه لا يمكن للمدقق إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) بحال من الأحوال، وعند ذلك يجب إبلاغ نقاط الضعف الجوهرية في الرقابة الشرعية الداخلية إلى المستويات المناسبة من الإدارة. بالإضافة لذلك فإنه ينتج عن تقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة تقدير "مخاطرة الرقابة Control Risk" وتحديد مستواها إما "مرتفع" أو "منخفض".

وبصفة عامة يجب أن يتسم تصميم الرقابة الشرعية الداخلية في شركات التأمين بما يأتي:

- وجود المعلومات: النظام الأساسي، الصلاحيات والسياسات والإجراءات.
- كفاية المعلومات: ويعني أن تحدد المعلومات بوضوح هوية الشركة، واستقلال حساب المشتركين (حملة الوثائق) عن حساب المساهمين، وتنظيم علاقة إدارة التأمين، واستثمار أموال حساب المشتركين، وقواعد التصرف بالفائض التأميني.
- كفاءة المعلومات: وتعني أن يكون تصميم الإجراءات المتعلقة بالمهام والعلاقات الرئيسة قادراً على منع أو اكتشاف أو تصحيح المخالفات الشرعية الجوهرية بشكل فعال.

وينتج عن فهم نشاطات شركة التأمين الإسلامي، وفهم الرقابة الشرعية الداخلية تقييم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة. ومن أهم مخاطر المخالفات الشرعية المحتملة في شركات التأمين الإسلامي ما يأتي:

١.	وجود وثائق واتفاقيات مدرجة في النظام غير مجازة من هيئة الرقابة الشرعية.
٢.	وجود وثائق واتفاقيات مجازة من هيئة الرقابة الشرعية غير مدرجة في النظام.
٣.	عدم وجود قائمة معتمدة بالأغراض المحرمة.
٤.	عدم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.
٥.	وجود إجراءات تسمح أن تحصل الشركة على حصة من الفائض.
٦.	وجود إجراءات تسمح بالتأمين على أخطار مؤكدة الوقوع، أو تتعلق بمحض إرادة المشترك، أو تتعلق بمحرم.
٧.	عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.
٨.	عدم وجود إجراءات لتنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).
٩.	عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.
١٠.	عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.
١١.	عدم وجود إجراءات للتأكد من أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.
١٢.	عدم وجود إجراءات للتأكد من أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص بها حساب المشتركين
١٣.	عدم موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.
١٤.	عدم وجود إجراءات تحدد دور هيئة الرقابة الشرعية في حماية مصالح المشتركين، وتمثيلهم أمام شركة الإدارة.
١٥.	عدم وجود إجراءات محددة للإفصاح في التقرير السنوي عن العناصر السابقة.

رابعاً: إجراءات التدقيق في شركات التأمين الإسلامي:

تتمثل إجراءات التدقيق (Audit Procedures) في تعليمات محددة توضح أدلة التدقيق (Evidences Audit) التي يجب الحصول عليها أثناء عملية التدقيق، ويوجد نوعان من إجراءات التدقيق:

أ- اختبار أنظمة الرقابة:

اختبار أنظمة الرقابة (Test of Control) هو إجراء تدقيق مصمم لتقييم الفعالية التشغيلية لأنظمة الرقابة (TOE) في منع المخالفات الشرعية الجوهرية أو الكشف عنها وتصحيحها.

على الرغم من أن اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة يختلف عن الحصول على فهم لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتقييمهما، إلا أنه يتم استخدام نفس أنواع إجراءات التدقيق، لذلك قد يقرر المدقق اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم تصميمها ومتابعة تنفيذها.

قد يصمم المدقق اختبار أنظمة الرقابة بحيث يتم أداؤه في نفس وقت أداء اختبار التفاصيل في نفس المعاملة. ورغم أن الغرض من اختبار أنظمة الرقابة يختلف عن غرض اختبار التفاصيل، إلا أنه قد يتم إنجاز كلا الاختبارين في نفس الوقت من خلال أدائهما في نفس المعاملة، وهو يعرف أيضاً بـ"اختبار مزدوج الغرض Dual-purpose Test". وهو ما سيتم عمله في هذا البند.

ب- اختبارات التفاصيل:

اختبارات التفاصيل هو إجراء تدقيق مصمم للتأكد من أن المعلومات المتوفرة عن أنشطة الشركة ومنتجاتها معدة طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية المعتمدة.

وهناك عدة إجراءات تدقيق يمكن للمدقق استخدامها عند تدقيق شركات التأمين الإسلامي، ومن أهم هذه الإجراءات ما يتضمنه الجدول رقم (١-٢):

الجدول رقم (١-٢)

إجراءات التدقيق في شركات التأمين الإسلامي

م	إجراء التدقيق
١	تأكد أن الوثائق والاتفاقيات المدرجة في النظام مجازة من الهيئة الشرعية.
٢	تأكد أن الوثائق والاتفاقيات المجازة من الهيئة الشرعية قد تم إدراجها في النظام.
٣	تأكد أن الإجراءات تمنع التأمين لغرض محرم.
٤	تأكد أنه تم فصل حسابات المشتركين (حملة الوثائق) عن حسابات الشركة.
٥	تأكد أن الشركة لم تحصل على أي حصة من الفائض.
٦	تأكد أن الخطر المؤمن منه محتمل الوقوع، وليس متعلقاً بمحض إرادة المشترك، وأنه غير متعلق بمحرم.
٧	تأكد أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة فيما يتعلق بإدارة عمليات التأمين.
٨	تأكد أنه تم تنظيم العلاقة بين الشركة وبين المشتركين (حملة الوثائق) على أساس عقد الوكالة أو عقد المضاربة فيما يتعلق باستثمار أموال المشتركين (حملة الوثائق).
٩	تأكد أن الشركة تتحمل المصروفات الخاصة بتأسيس الشركة، وجميع المصروفات التي تخصها، أو تخص استثمار أموالها.
١٠	تأكد أن الاحتياطي القانوني للشركة المساهمة يقتطع من أموال المساهمين ويكون من حقوقهم، وكذلك كل ما يجب اقتطاعه مما يتعلق برأس المال.
١١	تأكد أن الشركة لا تقوم بدفع فوائد لشركات إعادة التأمين التقليدية عن المخصصات الفنية المحتجزة.
١٢	تأكد أن أقساط إعادة التأمين والتعويضات من شركة الإعادة يختص به حساب المشتركين.
١٣	تأكد من موافقة هيئة الرقابة الشرعية للشركة على اتفاقيات إعادة التأمين.

خامساً: المخالفات الشرعية والإبلاغ عنها:

المخالفات الشرعية: هي عدم التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (بشكل متعمد أو غير متعمد) عند تنفيذها لأنشطتها، ولا يشتمل عدم الالتزام سوء السلوك الشخصي(غير المتعلق بأنشطة عمل الشركة) من قبل المكلفين بالرقابة أو إدارة أو موظفي الشركة. (حجل، ٢٠١٣، ص ٤٧).

١. أنواع المخالفات الشرعية:

ويمكن تقسيم المخالفات الشرعية إلى عدة أقسام نفصلها فيما يلي:

أ-إجراءات غير موافق عليها من هيئة الرقابة الشرعية ومن أمثلته:

- أن يكون غرض التأمين محرماً.
- المخالفة في تحديد أجر الإدارة.
- المخالفة في تحديد نسبة العائد لصالح الشركة.
- استثمار الأموال في مجالات غير مشروعة.
- التصرف بالفائض.
- إعادة التأمين لدى شركة تأمين تقليدية.
- الفوائد على احتياطيات المعيد لدى شركة التامين.
- طرح منتج جديد.

ب- مستندات وثائق التأمين، واتفاقيات الإعادة غير موافق عليها من هيئة الرقابة الشرعية، ومن أمثلته:

- مستندات لم تعرض على الهيئة مطلقاً.
- مستندات معدلة عما أجازته الهيئة.

ج- عدم اكتمال البيانات والمعلومات، بشأن الخطر محل التأمين.

١- الإبلاغ عن المخالفات الشرعية:

يعكس الإبلاغ عن المخالفات الشرعية الجوهرية أهمية هذه المخالفات، ويساعد المكلفين بالرقابة في الوفاء بمسؤولياتهم الإشرافية، وقد يتم إبلاغ المخالفات الشرعية للمكلفين بالرقابة دون ذكرها في تقرير المدقق الشرعي (هيئة الرقابة الشرعية)، وقد يتم إبلاغ المخالفات الشرعية وذكرها في تقرير المدقق الشرعي للجمعية العمومية للشركة. وتفصيل ذلك فيما يأتي:

أ-إبلاغ المخالفات الشرعية للمكلفين بالرقابة:

يقوم المدقق الشرعي بإبلاغ المخالفات الشرعية الجوهرية المكتشفة أثناء عملية التدقيق للمكلفين بالرقابة، وبناءً عليه قد تقوم الإدارة بمعالجة هذه المخالفات حسب توصية المدقق، وذلك كما يأتي:

- تصحيح التطبيق.
- تجنيب الأثر المالي إن وجد.
- التنبيه بعدم التكرار.

ب- إبلاغ المخالفات الشرعية في تقرير المدقق الشرعي:

قد يرى المدقق الشرعي ضرورة أو عدم ضرورة ذكر المخالفات الشرعية في تقريره، وذلك حسب ما إذا تم معالجة المخالفات الشرعية من قبل الإدارة، وجوهرية تلك المخالفات.

وتجدر الإشارة إلى أن الإبلاغ عن المخالفات الشرعية الجوهرية متطلب نظامي، وعدم الإبلاغ عن المخالفات غير الجوهرية في تقرير المدقق لا يلزم منه عدم معالجة هذه المخالفات داخلياً، من خلال الاتصال بين المدقق الشرعي والشركة.

سادساً: خلاصة البحث:

١. يتمثل الاختلاف الرئيسي بين الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي في أن الرقابة الشرعية تهدف إلى ضمان التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها، بينما يهدف التدقيق الشرعي إلى إبداء الرأي في مدى تحقيق الشركة لواجبها والمتمثل في التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في جميع أنشطتها.

٢. يجب على المدقق الحصول على فهم للرقابة الداخلية من خلال تقييم تصميم وتنفيذ عناصر الرقابة (Design and Implementation)، ونتيجة ذلك التقييم مهمة لتقدير مخاطرة الرقابة، ولتحديد إمكانية إجراء اختبارات فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE).

٣. على الرغم أن اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة (TOE) يختلف عن الحصول على فهم لتصميم وتنفيذ أنظمة الرقابة وتقييمهما، إلا أنه يتم استخدام نفس أنواع إجراءات التدقيق، لذلك قد يقرر المدقق اختبار فعالية عمل أنظمة الرقابة في نفس الوقت الذي يتم فيه تقييم تصميمها ومتابعة تنفيذها.

٤. يعد فهم عمليات ومنتجات شركة التأمين الإسلامي خطوة أساسية لتقييم المخاطر الشرعية المحتملة.

٥. هناك عدة إجراءات تدقيق يمكن للمدقق استخدامها عند تدقيق شركات التأمين الإسلامي، وتعد تلك الإجراءات استجابة للمخاطر المقيَّمة.

٦. المخالفات الشرعية: هي عدم التزام الشركة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (بشكل متعمد أو غير متعمد) عند تنفيذها لأنشطتها، ولا يشتمل عدم الالتزام سوء السلوك الشخصي (غير المتعلق بأنشطة عمل الشركة) من قبل المكلفين بالرقابة أوإدارة أو موظفي الشركة.

سابعاً: توصيات البحث:

١. تعبّر المفاهيم عن اللغة المهنية المتداولة بين المدققين الشرعيين، ولا بد أن تكون هذه المفاهيم واضحة ودقيقة ومتفق عليها، وتبدو الحاجة ملحة لتحديد المفاهيم في ظل واقع يستخدم المفاهيم بأشكال مختلفة، فالمفاهيم مثل "الرقابة الشرعية" و"التدقيق الشرعي" تستخدم بشكل مترادف على الرغم من الاختلاف بينهما كما سبق بيانه في هذا البحث.

٢. الاعتماد على مهنة تدقيق الحسابات والمعايير المهنية المتعلقة بها من أجل بناء إطار متكامل لمهنة التدقيق الشرعي.

الهوامش:

١. تقسم عناصر الرقابة الشرعية الداخلية إلى خمسة عناصر هي: بيئة الرقابة، وعملية تقييم المخاطر للشركة، ونظام المعلومات، وأنشطة الرقابة، ومتابعة عناصر الرقابة. هذه العناصر تم استنتاجها من المعيار الدولي للتدقيق (IFAC، ISA ١٤، ٣١٥-٢٤، ٢٠١٠).

٢. Test of Operating Effectiveness (TOE).

٣. أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية: أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية المعتمدة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للشركة.